



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يعيد تأكيد أهداف "نظام تسهيلات القيم المخزنة" الجديد

أبوظبي (6 ديسمبر 2020): أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مؤخراً "نظام تسهيلات القيم المخزنة" وهو الآن بصدد إصدار "نظام خدمات مدفوعات التجزئة" الذي سيحدد المعاملة التنظيمية للأصول المشفرة. وفي ضوء ما أوردته بعض المنشورات من مزاعم بأن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قد قام، ضمناً بـ "أصباغ الصفة القانونية" على العملات المشفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإننا نود توضيح الهدف من "نظام تسهيلات القيم المخزنة" الصادر مؤخراً.

تجب الإشارة أولاً إلى أن مصرف الإمارات المركزي لا يقبل في الوقت الحاضر (أو يقر) الأصول المشفرة أو الافتراضية كنفق قانوني مبرئ للذمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أن درهم الإمارات هو النقد القانوني الوحيد الذي له قوة الإبراء المطلقة في الدولة.

ثانياً، يهدف "نظام تسهيلات القيم المخزنة" إلى ترخيص المؤسسات التي تصدر أو توفر تسهيلات القيم المخزنة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكما ورد تعريفها في النظام، فإن تسهيلات القيم المخزنة هي تسهيلات يتم بمقتضاها قبول مبلغ من المال أو قيمة الأموال (والتي قد تشمل، ضمن عناصر أخرى، أصولاً مشفرة أو افتراضية) مقابل تخزين قيمة تلك الأموال. وبما أن مصرف الإمارات المركزي لا يعترف حالياً بالأصول المشفرة كنفق قانوني مبرئ للذمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنه لا يعترف بهذه الأصول كوسيلة للدفع ولا يمكن استخدامها إلا كأصول للاستثمار مع وجود مخاطر عالية محتملة.

ثالثاً، يعكف مصرف الإمارات المركزي حالياً على إعداد نظام جديد يسمى "نظام خدمات مدفوعات التجزئة"، الذي سيُدرج مفهوم الرموز المميزة للدفع المعروفة كأصول مشفرة، مدعومة بعملة نقدية ويتم استخدامها لأغراض الدفع.

وبإصداره لـ "نظام تسهيلات القيم المخزنة" الجديد، يهدف مصرف الإمارات المركزي إلى تسهيل دخول مؤسسات التكنولوجيا المالية (فينتك) وموفري خدمات الدفع من غير البنوك إلى سوق الإمارات، مع الاستمرار في حماية أموال العملاء، وضمان حسن سير العمل، ودعم تطوير منتجات وخدمات الدفع.

وقد تم إدراج التحسينات الرئيسية التالية في النسخة الجديدة من "نظام تسهيلات القيم المخزنة" مقارنة بالنسخة السابقة:

- السماح لموفري خدمات الدفع من غير البنوك بالحصول على ترخيص دون الحاجة لتأسيس شركة بالاشتراك مع بنك مرخص، وحيث يكون البنك المرخص هو المساهم الرئيس؛
- خفض متطلبات رأس المال من 50 مليون درهم إلى 15 مليون درهم؛ و
- السماح بعمليات الإدراج الرقمي للعملاء بشكل غير مباشر، بدلاً عن التحقق المادي.



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

ويوفر "نظام تسهيلات القيم المخزّنة" الجديد البنى التحتية المناسبة للتنافس المتكافئ بين المشاركين في السوق ويعزز المنافسة والابتكار في منتجات القيم المخزّنة وخدمات مدفوعات التجزئة، من خلال إزالة قيود معيّنة على الترخيص، لتشجيع دخول مؤسسات "فينتك" ومختلف موفري خدمات الدفع من غير البنوك.

-انتهى-